الصباح

رئيس التحرير
أحمد عبد الحسين

نيسان 9

www.alsabaah.iq
ملحق خاص 16 صفحة

ch.editor@alsabaah.iq
الاثنين 8 نيسان 2024 العدد 5908 .Mon. 8. Apr. 2024 Issue No. 5908

قداسة الدولة في فكر الشهيد الصدر الأول

المجتمع المدني العراقي بين جدليَّة التحرير والاحتلال

نيسان
هيأة التحرير

مدير التحرير
نزار عبد الستار

سكرتير التحرير
وسام عبد الواحد

رئيس القسم الفني
مصطفى الربيعي

الاعلانات:
ads@alsabaah.iq
موبايل:
07809174852

العلاقات العامة
موبايل: 07809174853
pr@alsabaah.iq
info@alsabaah.iq

التوزيع والاشتراكات:
موبايل: 07809210536
dist.imn@alsabaah.iq

مطابع شبكة الإعلام العراقي
IMN PRESS

الصدر وتأسيسات اللغة

نظرية «القرن الأكيد» من علم الأصول إلى النظام اللغوي

جواد علي كسار

في حدود متابعة رصدية فاحصة على مدار أربعة عقود ونصف، لم أعثر على من كتب أو أشار إلى المنجز اللغوي للسيد الشهيد محمد باقر الصدر، مع أنه تناول الشأن اللغوي في «فلسفتنا» بادئ الأمر عند نقاش مرتكزات الماركسية الفلسفية في مبحث الإدراك، ثمّ طوّر النقاش ورفع بناءه درجات في «اقتصادنا» عندما درس نظرية المنعكس الشرطي لبافلوف، قبل أن يعرض في بحثه الأصولي إلى نظريته الخاصة الموسومة، بنظرية «القرن الأكيد» هذه النظرية التي قرأنا جذورها الأولى في «المعالم الجديدة للأصول» لتكتسب صيغتها الأدقّ في ثلاثية الصدر «دروس في علم الأصول» بعد أن مرّت طبعاً ببحث علمي عميق ورصين في دروسه الأصولية للبحث الخارج.

ليس من وراء هذا المقال أي دافع أو ادّعاء إبداعي، أبعد من الإشارة والتنبيه إلى المنجز اللغوي للصدر، ولاسيّما نظرية القرن الأكيد، مقرونة بإيماءات مقارنة عجلى مع كبرى نظريات التراث الإسلامي وأبرز نظريات اللسانيات الحديثة؛ بالرغم من قناعتي بحاجة هذا المنجز لدراسات وصفية بيانية، ومعيارية ومقارنة، تصلح أن تكون غرضاً لواحدة أو أكثر من أطاريح الدراسات الجامعية العليا، أو البحوث الفكرية المعمّقة؛ وغاية ما أرجوه أن يتحوّل هذا المقال إلى محض إشارة عامة لكنها عريضة ونافذة لفكر الصدر في هذا المجال.

نظرية المنعكس الشرطي

اتجه الجانب الأكبر من كتاب «فلسفتنا» لمحاججة الماركسية الفلسفية، عبر مناقشة المادية الديالكتيكية ومرتكزاتها المعرفية والفكرية، وقد كان تحليل الإدراك الإنساني هو المحطة الأخيرة من هذه الجولة.

استندت الماركسية الفلسفية في ما استندت إليه من تبرير مفهومها المادّي المحض للفكر والإدراك، وإسباغ الطابع العلمي عليه؛ إلى فرضية الاستجابة الشرطية للعالم الوظائفي الروسي ايفان بافلوف (1849. 1936م) هذه الفرضية التي حوّلها بالتراكم التجريبي حول لعاب الكلب وأسلوب تجاوبه، إلى نظرية الفعل المنعكس الشرطي، واتخذت الماركسية من معطيات تكرارها ونظامها الإشاري، ذريعة لتفسير الحياة العقلية برمتها على أساس الأفعال المنعكسة، وأن عملية الإدراك والتفكير ما هي إلا استجابات باطنة، يثيرها منبّه خارجي، بعد أن عدّ بافلوف اللغة واحدة من الإشارات الثانوية في النظام الإشاري الذي استنبطه.

وبذلك ذهبت الماركسية إلى أن ولادة اللغة، هي الحدث الأساس لنقل البشرية إلى مرحلة الفكر، إذ لم يكن من الممكن أن يكوّن الإنسان فكرة عن شيء، ما لم تقم أداة كاللغة بدور المنبّه الشرطي (فلسفتنا، 428. 433).

وبذلك أصبح «فلسفتنا» هو المضمار الأول لمناقشة الماركسية في «اللغة» عبر بافلوف، عندما انتهى الصدر في حصيلة النقاش، إلى أن الفكر ليس هو الواقع المباشر للغة كما ذهبت إليه الماركسية، بل اللغة هي أداة لتبادل الأفكار وليس لتكوينها، مستشعراً في أحد أدلته البداهة الإنسانية، في ما نواجهه جميعاً حين نفكر بشيء، ونتكلم بموضوع آخر، ما يدلّ برأيه على استقلال الفكر عن اللغة من حيثية المنشأ ليضع عبر ذلك البذرة الأولى لنظريته عن اللغة (فلسفتنا، ص 433. 436).

محطة «اقتصادنا»

تقدّمت تصوّرات الصدر عن اللغة خطوة إلى الأمام في كتاب «اقتصادنا» الذي تلا «فلسفتنا» في الصدور. ففي هذا الكتاب الذي خصّص القسم الأكبر

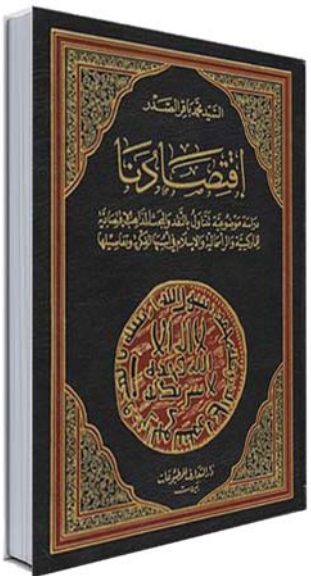

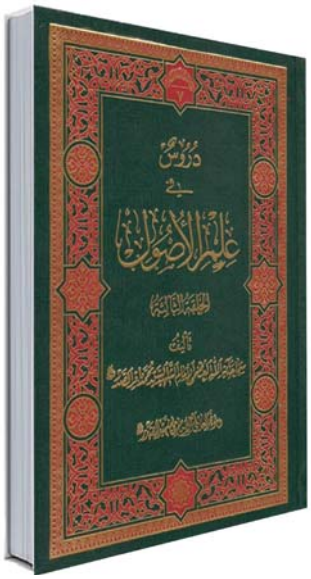

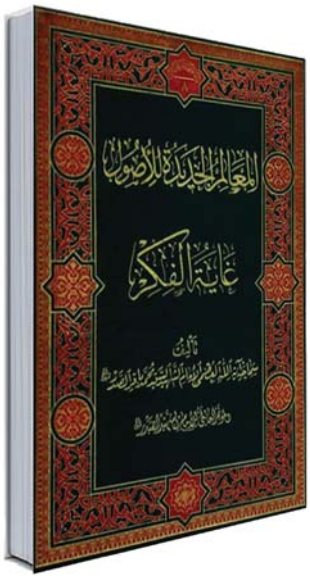

من الجزء الأول منه لمناقشة المادية التأريخية، تناول الصدر مجدّداً تصوّرات الماركسية عن نشأة الفكر والإدراك الإنساني ومجمل النشاط الذهني والعقلي، عبر ما ذهبت إليه من أن اللغة هي البناء التحتي للفكر والإدراك، وأنها الواقع المباشر له، ولا وجود لأفكار عارية عن أدوات اللغة أو متحرّرة من المادّة الطبيعية. مرّة أخرى قد فعلت الماركسية ذلك بالاستناد إلى المعطيات الفسيولوجية لتجارب بافلوف على لعاب الكلب، وصياغته لفرضية المنبّه الشرطي، والاستجابة لهذا المنبّه، ما يعني برأي الماركسية تقدّم اللغة على الفكر وأن اللغة هي أساس الفكر، وهي التي خلقت من الإنسان كائناً مفكراً، لتكون النتيجة الأخيرة بالاستناد إلى هذه التجارب، أن الإنسان لا يمكنه أن يفكر بدون منبّه، لأن الفكر ليس إلا استجابة شرطية للمنبهات (اقتصادنا، ص 95.89).

من موضوعية الصدر أنه لم يُنكر في النقاش، أن بعض الأصوات قد اقترنت في حياة الإنسان فعلاً، بمنبهات طبيعية وُلد على أساسها جزء من اللغة، لكن ذلك لا يعني أن اللغة سبقت الفكر، فضلاً عن تكون أساساً له، حتى مع التسليم لنتائج بافلوف وتجاربه الفسلجية. وإنما لجأ الإنسان إلى اللغة لتلبية حاجة وجودية حياتية، هي التواصل مع الآخرين، والتعبير لهم عن قناعاته ومواقفه وأفكاره (اقتصادنا، ص 96.95).

هنا أطلت البذور الأولى لنظرية القرن الأكيد، عندما تحدّث الصدر بصراحة على أن الإنسان المفكر، لجأ إلى «القرن» بين بعض الأصوات والمنبّهات الطبيعية، وتكرُّر هذا «الاقتران» مراراً، لتتحصّل عنه ولادة المفردات الأولى للغة، عبر مواصفات الاسم والمعنى أو الدال والمدلول، بحيث راح لفظ

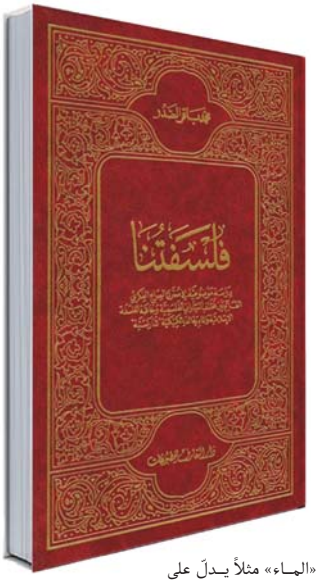

«الماء» مثلاً يدلّ على معناه، والخبز على معناه، والأسد على معناه، وهكذا لتكون اللغة بهذا المعنى خاصية الإنسان، من دون بقية الموجودات (اقتصادنا، ص 97.96).

محطة البحث الأصولي

لا أعتقد أن عالماً أو فقيهاً في حواضر العلم الديني الشيعية المعاصرة استطاع أن يقدّم ما قدّمه محمد باقر الصدر، للتثقيف على علم الأصول في نشأته ووظيفته وأدواره ومباحثه ومسوّغات دوامه. فقد فعل ذلك بيسر كبير في كتابه الذي صدر قبل نحو (60) عاماً، بعنوان: «المعالم الجديدة للأصول»، كما ركّز ذلك لاحقاً في كتابه المنهجي: «دروس في علم الأصول» عندما تحوّلت «المعالم» إلى الحلقة الأولى مع الإضافة والتطوير.

من بركات مشروع التيسير الصدري، أن المثقف المسلم العادي صار بمقدوره أن يدرك أن عملية الاستدلال الفقهي، تمرّ بثلاثة أنواع من الأدلة المشروعة، التي يجوز للفقيه الاستناد إليها وممارستها في استنباط الحكم الشرعي؛ هي الدليل اللفظي، والدليل البرهاني (القياسي بالمعنى المنطقي وليس الأصولي) والدليل الاستقرائي.

المقصود بالدليل اللفظي هو جملة ما ورد من النصوص في القرآن الكريم وسنة النبي والمعصومين. من هنا انبثقت حاجة الفقيه إلى مباحث اللغة في ممارسة الدليل اللفظي، وهو ما نهض به علم الأصول في الجزء الأول من مباحثه المخصّصة لمباحث الألفاظ (إلى جوار الجزء الثاني المختصة بحوثه بالأصول العملية). حقيقة ودون ادّعاء، لم أختر عنوان المقال اعتباطاً، فالصدر في مباحثه الفكرية والعلمية لاسيّما الأصولية لا يتحدّث عن اللغة بشكلٍ جزئي وعابر، أو ينظر إلى مبحث «الوضع» وحده، وما يتحرّك في أفقه من بحوث مثل الظهور التصوري والتصديقي، والوضع التعييني والتعيّني، والحقيقة والمجاز، والاشتراك والترادف وما شابه، بل فعل ذلك وهمّه منصبّ على بلورة «نظام لغوي» بلوازمه التي تمرّ بنظريات نشأة اللغة، ونموّها وتطوّرها، وعلاقة اللغة بالفكر من جهة وبالواقع الاجتماعي والاقتصادي والأوضاع السياسية وتحوّلات الثقافة من جهة أخرى، وكلّ ما تحدّثت به نظريات الأقدمين من علماء المسلمين من عوامل على هذا الصعيد (يُنظر مثلاً: التفكير اللساني في الحضارة العربية) وما أضافته اللسانيات المعاصرة باتجاهاتها الكبرى من دي سوسور حتى نعوم تشومسكي (يُنظر في مستحدثات هذه التجليات: مجلة فصول القاهرية، محور: الإدراكيات، العدد 100، 641 صفحة من الحجم الكبير).

وليس ثمة ما هو أدلّ على هذه السعة من بحوثه المعمّقة في درسه للبحث الخارج، بالإضافة إلى ما كتبه بيده وهو يتحدّث عن «النظام اللغوي»، ويدرس اللغة في نطاق هذا النظام الذي يؤلف إطاراً كلياً للظاهرة اللغوية، كما نقرأ في الدلالة على ذلك، قوله مثلاً: «الاستدلال بالدليل اللفظي على الحكم الشرعي يرتبط بالنظام اللغوي العام للدلالة» (المعالم الجديدة للأصول، ص 141) والكلام عن الدلالة هو كلام عن الوضع، والوضع يُعدّ من الحلقات التأسيسية الأولى لنظريات اللغة، أياً ما تكون هذه النظريات.

نظرية القرن الأكيد

عندما يُطلق لفظ الماء ينتقل ذهننا مباشرةً إلى السائل الخاص الذي نعرفه، وهكذا بالنسبة لأي مفردة لغوية أخرى، مثل السكر والشجرة والقلم؛ ليكون الأول بلغة الاصطلاح هو «اللفظ» والثاني هو «المعنى»، أو الأول هو «الدال» والثاني هو «المدلول» إذ يدلّ اللفظ على معناه، والدال على مدلوله.

بيدَ أن السؤال الذي شغل ذهن الباحثين، وتعدّدت فيه الاجتهادات والنظريات القديمة والحديثة والمعاصرة منذ بواكير البشرية المفكرة حتى اليوم، هو كيف نشأت هذه العلاقة وهي تؤرّخ في حقيقتها إلى ولادة اللغة؟ بشكلٍ عام قد يمكن القول بوجود اتجاهين في نظرية التفسير، يذهب الأول إلى ذاتية الدلالة وأنها نابعة من طبيعة اللفظ وأنه يدل ذاتياً على معناه، كما تنشأ علاقة النار بالحرارة من طبيعة

النار نفسها. على حين يفسّر الاتجاه الثاني هذه النسبة أو العلاقة بين اللفظ والمعنى، بإعادتها إلى الواضع الأوّل للغة وأوائل من تكلّم بها، في ما ذهبوا إليه من «تخصيص» ألفاظ خاصة لمعانٍ بعينها، عبر ما يُعرف بالاصطلاح بعملية «الوضع»، فصار اللفظ بفعل الواضع «موضوعاً» والمعنى «موضوعاً له» (المعالم، ص 142.143).

ما ذهب إليه السيد الصدر أن علاقة السببية بين اللفظ والمعنى، تنبثق على أساس قانون عام من قوانين الذهن البشري، والعملية برمّتها ليست اعتباطية بل ترجع في التحليل الأخير، إلى قوانين تكوينية في الوجود والإنسان.

القوانين التكوينية الثلاثة

أول هذه القوانين التي غرسها الله سبحانه بأصل الجبلّة والتكوين الإنساني؛ أن الإحساس بالشيء يدفع الذهن ويكون سبباً في انتقاله إلى صورته، ليكون الانتقال الذهني إلى الشيء استجابة طبيعية للإحساس به، كما يفضي مثلاً الإحساس بالأسد إلى تصوّر معنى الحيوان المفترس.

أما القانون التكويني الآخر المترتّب على الأوّل والمكمّل له في بناء نظرية الصدر عن اللغة، فهو يفيد انتقال الذهن من شبيه الشيء إلى الشيء نفسه، كما لو رأى الإنسان صورة أسد على ورق أو قماش فينتقل إلى معناه؛ أي إلى الأسد الحقيقي نفسه.

القانون التكويني الثالث والأخير المترتّب على القانون الأوّل أيضاً، هو انتقال الذهن من قرين الشيء إلى الشيء نفسه بوجود خصوصية، كما يحصل مثلاً في تكرّر صوت الأسد (زئيره) إذ يفضي تكرر هذا الاقتران الخاص وتأكّده، إلى انتقال الذهن من هذا القرين (الصوت، الزئير) إلى الشيء نفسه، أي إلى الأسد، مع ضرورة الانتباه لفهم هذا القانون وتميّزه عمّا سبقه، إلى أن الصوت ليس هو الأسد، كما أنه ليس شبيه الأسد.

انطباع صورة الشيء في الذهن، والانتقال من شبيه الشيء إلى الشيء، ومن قرين الشيء إلى الشيء نفسه، هي أمور وجدانية لدى الإنسان لا تحتاج إلى دليل، تعبّر عن قوانين تكوينية ثلاثة في الوجود الإنساني؛ إليها تعود نشأة اللغة. فاللغة في نهاية المطاف هي كلمات وألفاظ، ولدت بذورها الأولى بفعل القانون الأوّل (قانون الانطباع) ثمّ اتسعت رقعتها بالفاعلية الاستعمالية للقانونين الثاني (المشابهة) والثالث (القرن الأكيد) عبر عملية تدرّج، تهيأ من خلالها الذهن البشري عبر تراكمات قانون المقارنة وانتقال الذهن من المقارن إلى المقارن، علاوة على قانون انتقاله من الشبيه إلى الشبيه.

هكذا ولدت ظاهرة اللغة وراحت تتوسّع من صيغ بدائية محدودة، إلى صيغ متكاملة أكثر شمولاً واستيعاباً للألفاظ والمعاني (مباحث الدليل اللفظي، ج 1، ص 82).

بهذا تفقد العلاقة بين اللفظ والمعنى أو الدال والمدلول سببية وليست اعتبارية أو اعتباطية، كما ذهب إليه منظّر اللسانية الحديثة فردينان دي سوسور، بل هي سببية واقعية، لأن الواضع يمارس: «عملية الإقران بين اللفظ والمعنى بشكلٍ أكيد بالغ» بحسب تعبير الصدر، وهو ما أدّى إلى اشتهار النظرية، باسم أو عنوان: «القرن الأكيد» (تُنظر التفاصيل في المصدر السابق، وهو تقرير لمباحث الصدر الأصولية في الدليل اللفظي، بقلم تلميذه محمود الهاشمي).

الأفق المقارن

لدراسات اللغة في تراث المسلمين الفكري جذور عميقة، فضلاً عمّا تحمله من خصوبة وثراء، وكذا الحال بشأن اللسانيات الحديثة والمعاصرة التي تناولت الظاهرة اللغوية.

من الأقدمين ارتبط النهج البياني بالجاحظ (ت: 255هـ) واشتهرت نظريته عن الدلالات الخمس، كما أمامنا مدرسة النظم للجرجاني (ت: 471هـ) وقد تحدّث عن ضرب من الهندسة العقلية تتوحد الدلالات والنظم؛ كما هناك السكاكي (ت: 626هـ) صاحب نظرية الشجرة الكاملة ومُنشئ مصطلح «خزانة الصور» وأن النفس أو العقل الإنساني يختزن الصور ويخرجها دلالات وتراكيب وألفاظ عند الحاجة؛ وكذلك ما ذهب إليه ابن خلدون (ت: 808هـ) من تفسير اللغة على أساس نظريته في العمران، لتغدو اللغة جزءاً من العمران، تترقى برقيه وقد تقلبت في أطوار خمسة.

بالانتقال إلى العصر الحديث فقد عدّوا صاحب كتاب «علم اللغة العام» دي سوسور (ت: 1913م) مؤسّس اللسانيات الحديثة، باتجاهها البنيوي وتوزيعاته الرئيسة الثلاث، التي جاءت من بعده؛ الوظيفية والنسقية والتوزيعية (يُلحظ أن أهمّ ترجمة وأكثرها دقة ووثوقاً لكتابه، هي للعراقي د. يوئيل يوسف عزيز، الصادرة عن مجلة آفاق عربية).

ارتبط الاتجاه النسقي بعالم اللغة الدانماركي لويس يمسلاف (ت: 1965م) والوظيفي بمدرسة براغ ومن أقطابها رومان ياكوبسن (ت: 1982م) وكذلك الفرنسي أندريه مارتيني (ت: 1999م) بالإضافة إلى التوزيعي الذي تزعمه في أمريكا ليونارد بلومفيلد (ت: 1949م) قبل أن تستقرّ آخر هذه النزعات التفسيرية والتنظيرية مع نعوم تشوموسكي والمدرسة التقليدية.

أسجّل على عجل وباختزال اعترف أنه مخل؛ أن الدراسات المقارنة مع الصدر لو تمت، ستكتشف نقاط لقاء وافتراق مع نظريات المسلمين واللسانيات المعاصرة على سواء. فنظرية الصدر شديدة القرب من السكاكي في خزانة الصور، تفترق تماماً مع دو سوسور في رفض الاعتباط بين اللفظ والمعنى، تقترب إلى حدّ كبير مع تشوموسكي في ما ذهب إليه من وجود ذخيرة فطرية غير مكتسبة في تكوين الإنسان هي ملكته اللغوية؛ هي النواة الصلبة في بناء معرفتنا اللغوية.

الشهيدين الصدر وأخته

قصة الصدر بحياءٍ مختصر

جمعة عبد الله مطلك

- نعتقدُ أنَّ تاريخاً للعراق مفصلاً ودقيقاً لم يكتب بعد، فكل التطورات المفصليَّة والبنيويَّة التي مرت بالعراق منذ التحلل العثماني ونشوء الدولة الحديثة لم يتم تفكيكها وإعادة ترتيبها بشكلٍ يضمن تقديم إطارٍ ومضمونٍ للبلاد، ولعلَّ ذلك هو ما يمدُّ الصورة النمطيَّة عن العراق التي تخالف حقيقته وأماني أهله وشعبه المتنوع والمتحد.

- تندرج حادثة الغدر بالشهيدين الصدر وأخته ضمن الأحداث الكبرى التي لم توضع حتى الآن في موضعها من تاريخ العراق الحديث والمعاصر وطبيعة نمو القوى الاجتماعيَّة والسياسيَّة فيه.

- إنَّ هذا السياق مثل تنافساً "تحول الى صراع في بعض المراحل" بين منهجين؛ الأول هو المنهج التغريبي الذي ورث تقاليد الانكشاريَّة العثمانيَّة والروح المملوكيَّة وسمي بـ"المدني". ويشمل هذا المنهج كلَّ التيارات التغريبيَّة التي لا تستمد تصوراتها ورؤاها للكون والحياة والنظامين الاجتماعي والسياسي من المصادر التي تمثل تجارب ومخاضات الأمة "بكل تعثراتها ونجاحاتها". وقد هيمن هذا الاتجاه على الدولة بالاستناد الى توافقات والتقاء مصالح بين قوى الداخل والخارج. أما المنهج الثاني فهو المنهج التراثي أو على الأخص الإسلامي ومن المفروض أنْ يمثل الأمَّة. فاذا كان المنهج الأول استأثر بالدولة فإنَّ الخارطة الإدراكيَّة ظلت موجهة بالمنظور الإسلامي عامَّة الذي يشكل وعي أغلبيَّة عظمى "مطلقة" من الناس. استأثر "العلمانيون" بالدولة، بينما عجز الإسلاميون بمناهجهم التبسيطيَّة والشعائريَّة عن إحياء الأمة التي كانت ولا تزال مرتبطة بهم كتعبيرٍ نوعي عن أملها في حياة الإيمان والحريَّة والسعادة. الحاصل من كل ذلك هو الصراع بين الأمة والدولة وهو الصراع الذي هيمن على عوامل الصراع الأخرى منذ تشكل الدولة العربيَّة الحديثة "الكسيحة".

نتج عن هذا الاغتراب وقوف الدولة ضدَّ مجتمعها. بينما عبر هذا المجتمع عن ضعفٍ خطيرٍ في وسائل الدفاع الإيجابي فقد ظلت مقاومته سلبيَّة تتمثل برفض النموذج التغريبي "العلماني اللائكي" فيما لم تطرح هذه القوى البديل الثقافي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي "الدولتي" للنموذج التغريبي.

- في هذه النقطة من الصراع أو الفهم نعثر على معنى ومساهمة واستشهاد محمد باقر الصدر.

- مثل الأفغاني ومحمد عبده والكواكبي ومالك ابن نبي وإقبال اللاهوري وآخرون، انصبَّ جهد الشهيد الصدر على تطويع الدولة للأمة "لاحقاً سوف يتحول هذا التطويع بفعل الموجة القطبيَّة والمودوديَّة الى سحق الدولة وتكفيرها".

- على المستوى الشخصي فإنَّ هذا الرعيل من المصلحين لم يمالئ سلطاناً ولم يبحث عن جاهٍ، ارتضوا بالقليل من المعاش فنالوا الكثير من الألمعيَّة العلميَّة.

بعد واحدٍ وعشرين عاماً

ما الذي تغيّر في خطاباتنا الثقافيَّة؟

صفاء ذياب

كلّما مرَّ عام منذ العام 2003 حتّى اليوم، نشهد انقلاباً جديداً في المفاهيم التي نسعى لتوثيقها في سبيل فهم ما حدث لنا قبل واحد وعشرين عاماً، هذه المدّة الزمنيّة التي جعلتنا نعيد فهم أنفسنا في كلّ مرّة نستذكر فيها الزلزال الذي حدث، مع انتهاء نظام البعث الذي غيّر من بنية المجتمع العراقي إلى الدرجة التي جعل معها التفرقة بين قومياته وإثنياته أساساً في الفصل بينها في الدولة والمجتمع معاً. هذا الفصل الذي أوصلنا لتشكيل كيانات تدافع عن نفسها مقابل كيانات أخرى تعيش معها في بيت واحد وليس في بيوتات متفرّقة.

غير أنّنا بعد هذه السنوات نشهد اختلافاً بيّناً ليس في بنيات هذا المجتمع، بل في خطابات المثقفين الذين كان بعضهم أساساً في الدفاع عن هذه التفرقة، في حين أسهم آخرون في الدفاع عن وحدة هذه المكوّنات التي تشكّل بمجملها مجتمعاً عُرِفَ منذ آلاف السنين بتنوّعه وتعدّد أطيافه.

وبعد واحد وعشرين عاماً، يمكننا أن نتساءل: ما الذي أحدثه زلزال 9/ 4 كحدث سياسي من تحوّلات ثقافية في العراق، وكيف نفهم الخطابات العديدة التي يقدّمها المثقفون في نصوصهم الأدبية والفكرية؟

على المثقف أن يأخذ دوره مستغلاً الحرّية الفكرية المناطة له وحرّية التعبير

خطابات متعدّدة

يؤكّد الدكتور محسن العويسي أنَّ انتهاء زمن الحزب الواحد والقائد الأوحد والثقافة المؤدلجة الواحدة أتى بتعدّدية فوضوية تسير بمسارات مختلفة ومتشعّبة، تلتقي أحياناً وتتقاطع في مناسبات أخرى، جعلت من المثقّف وخطابه نتاجاً خالصاً لبيئته المجتمعية والسياسية إلّا ما ندر، وأصبح الخطاب الأدبي لدى المثقف يمرّ بمراحل ثلاث:

- الخطاب المحايد: وهو الخطاب الهادئ والعقلاني القائم على التحرّر من هيمنة أفكار الآخرين من دون المواجهة معهم، وهو الأقلّ حضوراً في المشهد الثقافي.
- الخطاب المضمر: وهو خطاب يحمل أبعاداً طائفية يستغلّه صاحبه في مناسبات خاصّة لتصلّ فكرته إلى جمهوره، وإن اتُّهِم بذلك تنصّلَ سريعاً، عازياً السبب لعدم فهمهم ذلك.
- الخطاب المؤدلج: وهو خطاب لا لبسَ فيه، يطمح صاحبه للوصول إلى السلطة، أو التنعّم بخيراتها على حساب الثقافة.

أمّا المعالجة، فهي تحتاج اتفاقاً بين المثقف والسلطة، وهذا الأمر بعيد جدّاً عن الطرفين، فالمثقف مهما اقتربت السلطة منه فإنّه يرى نفسه مهمّشاً منها، وغريباً عنها، وأنّها بحاجته دائماً؛ لأنّه الأكثر وعياً ومعرفة، أمّا السلطة فتتوجّس من المثقّف وتراه متعالياً عليها، يشعرها بالنقص المعرفيّ، وهذه العلاقة المتوجّسة أقرب للتنافر منها للتجاذب، لذلك فالمعالجة أشبه بالمستحيل بينهما.

لذلك، على المثقف أن يأخذ دوره مستغلاً الحرّية الفكرية المناطة له وحرّية التعبير، والنجاحات التي حقّقها في مجالات الإبداع الأدبي كالشعر والقصة والرواية والنقد والمسرح ومختلف الدراسات الأخرى.

من الـ(أنا) إلى الـ(نحن)

ويبيّن الدكتور حسن جميل الوهامي أنَّ المتتبّع للخطاب العراقي يقف إزاء تاريخ مفصلي أسهم في تحديد بنية الخطاب وتحوّل مضمونه من الترويج للسلطة بوصفها الـ(أنا) المطلق إلى الـ(نحن) السلطات المتعدّدة. تخلّلهما خطاب متنامٍ (خطاب المقموعين) اتخذ صفة المعارضة مع خطاب الأنا المطلق، ذلك الخطاب الذي أعلن عن نفسه بشكل صريح خارج حدود المديات الخطابية للسلطة وبعيداً عن أذرعها، فاتخذ المنافي منصّة إعلامية له للإعلان عن خطابه الداعي إلى الثورة باسم الحرية، يُستثنى من ذلك بعض الخطابات المُرمّزة التي أُنتجت داخل الدائرة السلطوية، اتخذت من البلاغة الدينية وإحياء الموروث الذي تقتضيه الشريعة الإسلامية من مجاهدة الظالم

والأمـر بالمعروف والنهي عـن المنكر، فضلاً عن بعض الخطابـات الفرديّـة هنا وهنـاك حملت طابـع الثقافة المدنيّـة والعلمانيّـة التي انتهت بأصحابهـا إلى زنازين مظلمة كانت بارعة في إسـكات ذلـك الخطاب إلى حدٍّ كبير.

ويضيـف: ولعلَّ أبـرز التحوّلات الخطابية في السـاحة الثقافيـة العراقية بعـد العام 2003 هـو ذلك الخطاب المتنامي (خطاب الجمهور) الذي امتلك ناصية الخطاب بعد أن أعلن عن ذاته وأصبح الفاعل الرئيس في تحديد هويّة السلطات المتعددة.

إلّا أنَّ أبـرز مـا يُخشـى عليه في الوقـت الراهن في ظلّ الانفتـاح الخارجي والإيمـان بحرّية التعبير هو تشـظّي ذلـك الخطـاب وأدلجتـه بفعـل الـولاءات الحزبية أو الانتمـاء الطائفـي والمناطقـي والعشـائري، من أجل تعليـب العقول والتلاعب بها وتحديد مسـارها الفكري ومـن ثمَّ قهقرتها من تمجيد الشـخصية الواحدة (القائد المُلهم) إلى تمجيد الشخصيات أو السلطات المتعدّدة، الذي قد يصل حـدَّ التقاطع والتضاد. لذا على المتحكّم بناصية الخطاب ومـن يملك أدواته البلاغية أن يضمّن مفاهيمـه الخطابية بوحدات لغوية تدعو إلى تقبُّل الرأي الآخر بدلاً من التصادم الثقافي والصراع الخطابي.

توازي الإزاحات

من جهته، يشـير الدكتور رشـيد هارون إلى أنّه لابدَّ من استحضار ما قبل 9/4 لفهم ما نزعم أنَّها تحوّلات ثقافية في المعالجة والخطاب بعده، فقد كانت الكتابة حاجة وضرورة نفسية للتوازن من أجل البقاء على قيد التعقّل إذا ما استثنينا الكتابات التعبويّة التي طبّلت وسط ذلك الجو الحربي الحصـاري الإزاحي التضييقـي الواحدي، فأنتج (الماقبل) شـكلين، أدب سـلطة؛ وأدب حياة أفراد عبّر عن جماعة، فكان أدباً ممثّلاً للمهمّش المُحيّد المقموع معالجات وخطاباً مرمّزاً لاسـيّما بعد الانتفاضة وتنامى ترميزاً وجرأة وتصريحاً قبيل 9/4.

بعـد الزلزال لم يـرضَ الطبّالون بالتغييـر أزال نعمهم، ولـم يقتنـع أديـب الحيـاة لم يكـن من صنيعـة يده فضاعـت الرؤيـة الثقافيـة للمسـتقبل التي أسـهم في ضياعهـا السياسـيّون الذين لا يمتلكون رؤية سياسـية واقتصادية فلم ينجح هذا الثالوث في اسـتثمار الفرصة وملاحظـة العلاقـة القويّـة بيـن السياسـة والاقتصاد والثقافة، وإنَّ أيَّ عطب يصيب أحدها يصيب الآخرين منهمـا والعكس صحيـح، فلم تنفكَّ الأطـراف جميعها مـن أثر صدمة التغيير الخارجي، أثر الصدمة تحوّل إلى تراكـم لفظي وليس إلى تراكم ومعالجـات فكرية للواقع الـذي كلّمـا ابتعـد عـن 9/4 ازداد ارتباكاً علـى صعيد الثقافـة خاصة التي بدأت تـذوب بآلية التفكير الجمعي والفعّاليـات الثقافيـة العامـة التـي لم تبـنَ على رؤى لتصبح نداً فمغيّراً للواقع السياسي الذي لم يجد بالواقع الثقافي ما يجعل منه سـلطة مؤثّرة في سياسته التي لم نجد صدى واضحاً لنجاحه في أبسـط مفاصل الخدمات الضروريـة للحيـاة، لـذا فـإنَّ التحـوّلات الثقافية في المعالجـات الفكرية والفنية لم ترتقِ إلى سـمة التحوّل بدلالته الكبرى المعروفة.

كانت الفترة التي تلت العام 2003 ممتلئة بالانقسامات

أسئلة التحوّلات

وبحسـب الروائـي شـهيد، فبمـا أنَّ قيمـة الأدائيـات الوجودية بتصنيفاتها كلّها سواء النظرية منها أو العملية تتحـدّد بالنتائج فإنَّ الإجابة على هذا السـؤال تتطلّب منَّـا الذهاب مباشـرة إلـى الطرف الاخير مـن المعادلة وهـو "المعالجات" بعد أن يتمَّ اختيـار "وحدة قياس" تسـاعدنا فـي الوصول إلـى القناعـة النهائية بخصوص الموضوع.. وحدة القياس هنا هي "الواقع" الذي نعيش فيـه.. ظاهريّـات التحـوّلات الثقافية التـي نبحث عنها سـتتضح من خلال نظرة تمتد من 9/4 إلى يومنا هذا.. طبيعة الواقع الممتد ما بين هذين الزمنين هي الكفيلة بكشـف الصورة المسـتفهم عنهـا إذا ما تمّت دراسـتها بطريقة دقيقة بحثاً عن التغيّرات التي طرأت على الكائن الوجـودي الحيوي المتمثّل بالإنسـان، هذه الدراسـة تتطلّب اسـتحضار حزمة من الأسـئلة الخاصة بما بين الزمنين من فوارق للقطع بمسـألة تحقّق التحوّلات من عدمه والمقارنة بين "الجسـد الثقافـي" ما قبل التغيير والجسـد الثقافي ما بعد التغيير.. هـل يمكن القول إنَّ ذلك الجسـد كان عليلاً فـي مرحلة ما قبـل التغيير ثمَّ تمكّن من استعادة عافيته بعد التغيير؟ هل كان منحازاً للسـلطة على حسـاب الشـعب قبل التغيير ثـمَّ صار ثائراً ضدَّ السـلطة بعد التغيير؟ هـل تمكّن من تكوين "صوت" خاص به ليعوّض سـنوات الصمت والخوف؟ هل نجح في خلق حالة مقاربة مع الوعي الشعبي أو بقي في برجه العاجي؟

"بالنسبة لي سأضع أمام هذه التساؤلات إجابة: كلّا.

الخدعة الكبرى

ويكشـف المسـرحي علي عبـد النبـي الزيدي عـن أنَّ المشـهد السياسـي ما بعد 2003 مارس خدعته الكبرى حول مسـتقبل ذهبي قادم، التي صدَّقها في السـنوات الأولـى أغلب النخب الثقافية فـي العراق، وراح الكثير منهم يؤازر في طروحاته، أو يتناغم مع الواقع السياسي الجديـد الحامل للواء الديمقراطية بوصفها خطاباً ناصع البياض وورقة مهمّة وقادرة على خداع المشـهد الثقافي العراقي، وراح أيضاً يؤكّد أنَّ 2003 هي مرحلة التحوّلات المذهبية لاسـيّما لأبناء الجنوب والفرات الأوسط، وهم هنا يحاولون دغدغة مشاعر الناس بهذه الورقة الجديدة، إلَّا أنَّ المشـكل راح الكثيـر مـن الأدبـاء والفنّانين في أعمالهـم الأدبيـة والفنيـة يحايثـون هـذه الطروحات المُخادعة، وشـكّلت النصوص والأعمـال الفنية توجّهاً مذهبيـاً صارخاً لسـنوات، وهم هنا يمارسـون الخدعة نفسـها التي أطلقها ساسـة ما بعد الاحتلال، فلم تكن عندهـم وجهة نظر مختلفة، أو قـادرة على قراءة الواقع السياسي الطائفي الذي اتضح فيما بعد، وشكّل انهياراً للقيـم والأخلاق، وصـار العقل السياسـي مُنتجاً للدم والقتل في حرب شوارع بشعة، كانت شعارات الطائفية هي السـائدة، وبالمقابل أيضـاً فتحت أبوابـاً للمخيّلة والتفكير والوعي وقراءة الواقع قراءات جديدة من خلال العديد مـن الأعمـال الروائية والنصوص المسـرحية، فقضايـا الإرهـاب التي أنتجهـا الواقع السياسـي ما بعد 2003 تحوّل إلى مادة مغرية للكتابة عنها، لكونها أثّرت في بنية المجتمع بشـكل كبير، ومن هنا تحوَّل العراق إلى سـوق للأحداث الغريبة التي دوَّن أحداثها إبداعياً، وهذا بالتأكيد أنتج لنا مشـهداً ثقافياً إبداعياً مختلفاً عن العقـود الزمنية كلّها منذ تأسـيس الدولة العراقية، أجد في الكثير منه بالضدّ ممَّا يحدث سياسياً.

المدوّنة العراقية

ويختتم الشاعر والمترجم حسين نهّابة حديثنا، مؤكّداً أن الانتفاضـات والعواصـف الثورية غالبـاً ما تحمل نكهـات وأختاماً جديدة على المسـتويات كلّها، فيبرز منها جانب ويخفـق آخر. كانت الفترة التي تلت العام 2003 ممتلئـة بالمتناقضات، إذ استبشـر العراقيون بعهد آخر مناقض لما عاشـوه، فوجدوا أنفسـهم أمام انقسامات طالت حتَّى أنفسهم، وبذلك بدأ المدّ والجزر في نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية كلّهـا، إلّا ناحية واحدة ظلّت في سـمو وارتفاع، وهو الميدان الثقافي الذي بقي محافظاً على تربيته الخاصة فـي أركان (العراق الخلّاق)، بل شـرع في صعود غير طبيعي بعيداً عن النرجسـية التـي يحملها البعض في أحشائه. وبدأ الكتاب ينفتح على نفسه ويتناثر منتشراً في الدول العربية والغربية بعد أن كان محبوسـاً منذ تسعينيات القرن الماضي، فصار الكتاب العراقي، من خلال دور النشر، يحلّق في فضاءات معارض الكتاب العربية، ولمستُ في هذه المعارض أنَّ القارئ العربي متشوّق جدّاً لرائحة الكتاب العراقي ولنكهته القديمة، لكنّـه لم يـدرك حجـم الصراعات التي كانـت تحتدم بين فئات بعـض المثقّفيـن والكتّاب الذين اشـتهوا فجـأة أن يتصدّروا المشـهد الثقافي العراقـي ليكونوا (البطـل المُنتظَر). أنا أومن بـأنَّ مثل هذه الصراعات موجودة في الدول كافة، لكن بنسب متباينة. غير أنَّ غياب النظام بشـكل جزئي، صعّد من حالات الريادة الثقافيـة التي بـدأ يحلم بها الكثيـرون من دون وازع شرعي عادل.

الاحتلال الأميركي للعراق: هدفٌ أم مرحلة انتقاليَّة

د. أثير ناظم الجاسور

لم تكن لحظة العام 2003 هي من اللحظات العابرة سواء على العراق أو المنطقة برمَّتها بعد أن حول الاحتلال الأميركي العراق إلى دولة منتجة لعدم الاستقرار ولسنوات من خلال جعله ساحة لتصفية الحسابات مع الخصوم من الدول والجماعات والمنظمات من غير الدول (المنظمات الإرهابية)، قبل هذا التاريخ والعراق أصبح واحداً من النقاط التي لابد من إحداث تغير فيها لما تحمله من عقبات وتحدٍ للستراتيجية الأميركية في منطقة الشرق الأوسط فضلاً عن سلوك وإجراءات النظام العراقي السابق في تعاملاته وردود أفعاله التي كانت تؤرق بالدرجة الأساس حلفاء الولايات المتحدة، بالتالي كان على القوة العظمى أن تمارس دور الحليف الضامن الحامي لمصالحه وأمن وسلامة حلفائه والمنطقة التي يَعدها التفكير الستراتيجي الأميركي من المناطق المهمة جداً لما تحويه من موارد سيما حماية خطوط إمداد الطاقة.

إن عملية تغيير النظام في العراق لم تكن وليدة العام 2003 لا بل خططت لها الشخصيات الرسمية الأميركية ومراكز التفكير من خلال دراسة معمَّقة لوضع العراق وضرورة احتوائه في تلك المرحلة لإيصاله لحالات الضعف والتصدُّع الذي وصل إليه ناهيك عن الممارسات التي كانت متَّبعة من قبل النظام العراقي السابق الذي خلق أجواء وظروفاً داخلية جعلت من العراق واهناً لا يمتلك القدرات على مجاراة الأحداث الخارجية، من هنا انطلقت مسارات التفكير الأميركي من خلال منهاجها الجديد لإدارة النظام العالمي وفق متبنياتها الستراتيجية ووفق منهجها الخارجي المتبع ضمن الوسائل والأدوات التي تُحدد سياستها الخارجية المبنية على جملة من المفاهيم التي اتخذتها كخطوة أولى لشنّ الحرب على العراق مثل (حقوق الإنسان – الديمقراطية – النظام الدكتاتوري – حرية الشعب العراقي) الخ ... من المفاهيم التي حاولت من خلالها وضع التبريرات للاحتلال الذي تم الاعتراف به من قبلها لإدارة شؤون العراق وفق قواعد وسلوك المنتصر.

جملة من التساؤلات التي قد لا نجد حتى يومنا هذا إجابة عنها سواء في الجوانب التنظيرية والتحليلية أو تلك التي تمت مشاهدتها بالإضافة للمعلومات المقروءة، فعملية احتلال العراق أو كما يسمونه تحرير العراق كمفردة لم تكن بالضرورة بحاجة لتفسيرات وإشكالات علمية ولغوية بقدر ما كان المهم البحث في المسببات الرئيسة لهذا الفعل الذي حمل في طياته المفاهيم المذكورة أعلاه، في البداية الولايات المتحدة على علم بأن الحرب غير متكافئة بالتالي عسكرياً النتيجة محسومة لما تمتلكه من تقنيات وقدرات تكنولوجية متفوقة على العراق، إلى جانب معرفتها بأن العراق يمتلك من العلاقات مع حلفائها الأوروبيين ما يمكنه من أن يلعب في ساحة جذب التعاطف معه هذه النقطة تُبين أن إصرار الولايات المتحدة على العراق كان بعيداً عن حرية شعبه والمفاهيم البرَّاقة التي ساعدتها على احتلال العراق، كل ما أرادت إثباته الولايات المتحدة هي قدرتها على القصاص من خصومها مهما كانت مقبوليتهم من عدمها في النظامين الإقليمي والدولي، وعلى هذا الأساس كانت مهمتها خلق نظام للتوازن جديد في المنطقة مُستغلة الضعف الذي يُعانيه العراق فضلاً عن خطوة تساعدها على ربط هذه المنطقة بمناطق أخرى مهمة تتبلور فكرة هذه الخطوة بعملية الهيمنة والسيطرة على مناطق مهمة من العالم من دون إحداث خلل يؤثر في مصالحها وأهدافها في العالم.

عملت الولايات المتحدة في جوانب مختلفة وفق نظريات الاقتصاد الكوني التي عملت على إيجاد مجموعة من التفاعلات التي تعمل على وضع أسس جديدة للعمل الوطني أو القومي أو كما يسميه البعض الحكومي من خلال الاستقلالية التي سيعمل بها النظام العالمي في ما يخص الجوانب الاقتصادية وحتى السياسية، فلم تعد تلك الاقتصادات المحكومة بمركزية الدولة الخاضعة لسلطتها والتي تحدثنا عنها تجدي نفعاً بعد أن عمل الاقتصاد الكوني على جعل النظام ينسلخ من مرتكزاته الاجتماعية بعد أن توجَّب على السياسات المحلية الأخذ بالعوامل العالمية، وبعد اكتمال نمو الاعتماد المتبادل داخل المنظومة العالمية فإن المستوى العالمي سيخترق المستوى القومي ويحوله إلى نموذج بسيط وقديم، العراق كان يقع ضمن هذه الخارطة الكونية الاقتصادية التي أثرت ولا تزال تؤثر في السياقات العملية للحكومات في العالم مما أسهم في إضعاف مستويات العمل الحكومية، المُختلف هنا إن العراق كان ضمن قائمة الأنظمة المتصفة بالشريرة المارقة فلم تكتفِ بمحاصرته وإنهاك نظامه والمساعدة على التغيير من الداخل لا بل كانت المهمة الأساسية هي الهيمنة على تدفُّقات الطاقة والموارد والتأكيد على أن يكون بيئة جاذبة للصراعات ليكون ساحة التصفية كما تم ذكره، بالتالي فإن الإجراءات التي تم اتباعها لا حدود لها لكنها بعيدة عن الشعارات والمفاهيم المُعلنة لاحتلال العراق فقط كانت عملية تغيير لإحداث فجوة في نظام المنطقة وجعل فكرة الأمن الهشّ هي الرئيسة فيها أنتجت الديمقراطية الأميركية بيئة غير مستقرة تفتقر لمتطلبات إشاعته.

عملية تغيير النظام في العراق لم تكن وليدة العام 2003

المجتمع المدني العراقي بين جدليَّة التحرير والاحتلال

هناك تغيير قد حدث وان اختلفت وجهات النظر عن كون التغيير ايجابياً أم سلبياً

د. اركان كيلان

إن اختلاف التوصيف بين الاحتلال والتحرير، لا يعني بالضرورة غياب الهوية أو انعدام الوحدة الوطنية، فلكل فئة وجهة نظر ينطلقون منها من عدة ابعاد وركائز وتبريرات، المتفق عليه هنا ان هناك تغيير قد حدث وان الظروف قد اختلفت بغض النظر عن كون التغيير ايجابيا كان ام سلبيا. المهم ان هناك تغيير قد وقع.

يلاحظ على ان المجتمع المدني في العراق يسير في ركب التغيير دائما فمنذ تأسيسه ما هو إلا امتداد لطبيعة النظام السياسي، ووجوده مرتبط دائما وعلى مر الزمن باقرار من الحكومة، من خلال تشريع قانون ينظم عمله، وكانت وما زالت القوانين هي الوحيدة، التي تكسب الجمعيات والمنظمات الشخصية المعنوية ومنح صفة النفع العام، أي أن شرط التسجيل وفق القانون هو الذي يعطيها الشرعية في العمل وليس التأسيس أو الإعلان أو الإعلام.

الجمعيات قبل أحداث 2003 وخاصة في حقبة النظام البعثي كانت مجرد جمعيات مقيدة، أو مملوكة من السلطة الحاكمة بطريقة غير مباشرة، مثل الاندية كنادي الصيد والعلوية أو كانت واجهات مخابراتية وامنية، والبعض منها كانت مهنية تنظم عمل المهن الطبية والقانونية والحرفية تتمتع ببعض المرونة بشرط عدم (الخروج على الحاكم)، وبتوجيه منه وحتى جمعيات حقوق الانسان والدينية الوقفية، كانت تصب في مصلحة النظام السياسي فقط أو دعم حملاته. الصفة الغالبة لكل هذة التنظيمات: يعاب عليها انها كانت بعيدة عن المواطن والمجتمع، وحكرا على فئات ونخب قريبة من النظام الحزبي، حتى أن المواطن كان يشعر بالخوف والريبة وعدم الثقة بهذة التنظيمات، الا بعض الجمعيات الخاصة بالهواة مثل أصحاب جمع الطوابع أو الجمعيات، التي تنظم اجازات السوق الدولية، مثل جمعية السيارات وغيرها كان المواطن يستطيع المشاركة في بعض نشاطتها أو الانتفاع من خدماتها. اعداد الجمعيات وتخصصاتها كانت محدودة، ولم يتم تسليط الضوء عليها في الإعلام ولا حتى نشاطتها، فكانت محصورة على المستفدين منها فقط، أما تواجدها فقد تركز في العاصمة بغداد والبصرة ونينوى، وبشكل محدود في باقي المحافظات وكان تسجيل الجمعيات في وزارة الداخلية في مديرية الجمعيات بموجب قانون رقم (1) لسنة 1960.

وما يميز هذة الحقبة من المنظمات: انها كانت تحصل على دعم مالي ومعنوي وتسهيلات من الحكومة وتمنحها الاراضي والعقارات، لذلك كانت توصف بأنها واجهات للنظام السياسي وصنفت التغيير، الذي حدث سنة 2003 بأنه احتلال واعلن البعض منها المقاومة.

اصبحت المنظمات بعد احداث 2003 م في العراق الحاضنة الاولى للتجربة الديمقراطية قبل الاحزاب السياسية، وحظيت بدعم مادي كبير خاصة في الاشهرالاولى من سنة 2003 من قبل القوات الاجنبية والمنظمات الدولية المرافقه لها، أو من منظمات الأمم المتحدة، وتم منح الأموال بغزارة بدون رقابة أو مشروع مدروس كان الغاية من هذا الدعم، إثبات وجود وخلق مؤسسات مدنية لذا عملت (سلطة الائتلاف المؤقتة) بزعامة (بول بريمر) على تشريع امر بالرقم (45) لسنة 2003 لتنظيم تسجيل المنظمات غير الحكومية في وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، آنذاك وتأسيس (مكتب مساعدة المنظمات)، الذي انتقل في ما بعد إلى الامانة العامة لمجلس الوزراء وباشراف (وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني) إلى ان انتهاء بتشريع قانون المنظمات غير الحكومية النافذ رقم 12 لسنة 2010 وتأسيس دائرة المنظمات غير الحكومية.

هذا يعني أن المنظمات غير الحكومية حظيت بدعم مادي كبير، لكي تكون احد اهم أوجه التغيير والصفة الميزة للتجربة الديمقراطية الحديثة في العراق وهويتها، لكن الروى اختلفت. البعض يعدها إحدى ممرات الاحتلال وأذرعها، والبعض يعتبرها حالة حضارية ومدنية وسلطة لملىء الفراغات بين الشعب والحكومة. بينما اطلق عليها البعض بأنها منظمات صنيعة الاحتلال وتخدم وجوده.

بغض النظر عن اختلاف الروى وجود المنظمات ضرورة لأنها حاضنة للمجتمع وحلقة الوصل بين المواطن والحكومة وجهة رقابية، لما تمتلكه من شخصية معنوية وامكانيات مادية ومعنوية وخبرات. ما يميز هذه الحقبة من المنظمات بأنها: كثيرة ومتخصصة ولا يوجد لديها مصادر تمويل ثابتة، اذ يعد التمويل احد اهم واصعب تحدٍ يواجه المنظمات ويهدد ديمومتها وبقاءها ويعرقل مسيرتها في تنفيذ أهدافها المرسومة في نظامها الداخلي، والحكومة لم تشرع قانون لدعم المنظمات وتركتها تبحث عن مصادر تمويلها بمرونة عالية.

اذن هناك جدلية واختلاف في توصيف أحداث 9 من نيسان 2003 بين الاحتلال والتحرير ويعده البعض (دليل على ان العراقيين لا هوية وطنية تجمعهم مما سبب عدم استقرار البلد، اذ لا نجد مشتركا واحدا يجمع عليه العراقيون لغة، دينًا، مصالح مشتركة، مصيرا مشتركًا، قومية)، ومنظمات المجتمع المدني في العراق، ليست بعيدة عن هذه الجدلية فقد اتهمت بأنها منظمات من صنع الاحتلال، والبعض اطلق عليها منظمات التحرير والديمقراطية والمدنية والليبرالية وبين هذا وذاك فقدت المنظمات استقلاليتها ودعمها وتطويرها.

باحث في شؤون المجتمع المدني العراقي

قداسة الدولة في فكر الشهيد الصدر الأول

حكمت البخاتي

لقد شغل الفكر السياسي بصيغته الإسلاميّة مساحة واسعة من اشتغالات الفكر الديني المعاصر عند السيد الشهيد محمد باقر الصدر وكان ذلك يتزامن مع الصحويات الإسلامية التي انبثقت في الستينات من القرن العشرين ونمت بقوة وتطورت في السبعينات من هذا القرن وكان تتويجها في هذا العقد من القرن العشرين بانتصار الثورة الإسلامية في إيران مما جعل تنظيرات الفكر السياسي الإسلامي قابلة للتحقق والإنجاز في رأي وتوقعات المنظرين لهذا الفكر السياسي والإيديولوجي الإسلامي، وكان في مقدمة المؤمنين بهذا النجاح وإمكانات الإنجاز له على صعيد الواقع هو الشهيد الصدر الأول وقد اعتبر ما حدث في إيران تتويجاً لنضال الأمة الإسلامية وتعبيراً حياً عن ضميرها، وكان ذلك هو الباعث على التنظير الديني- الإسلامي لفكرة الدولة والكيفية التي يقود بها الإسلام الحياة وهو ما دعاه إلى إطلاق هذا العنوان "الإسلام يقود الحياة" على آخر كتاباته التي أفصح بها مباشرة عن عقيدته السياسية في الدولة الإسلامية.

لقد اقترنت القيادة للحياة في الذهنية الكلامية والأصولية والفقهية الإسلامية بمفهوم الإمامة، واتفقت التنظيرات الفقهية السياسية الشيعية والسنية على بداهة الدمج الفكري والتحليلي بين الدولة والسلطة والإمامة وكان مصطلح الإمامة هو الأكثر تعبيراً وتداولاً في هذا المجال من مجالات الفقه السياسي الإسلامي، ونقل الفقيه والمنظر في السياسة الشرعية أبو الحسن الماوردي ت450هـ قولين إسلاميين في الإمامة وضميمتها الدولة أولهما القول بوجب الإمامة عقلاً وسبيل أصحاب هذا القول من الفقهاء والمتكلمين ما (في طباع العقلاء من التسليم لزعيم يمنعهم من التظالم ويفصل بينهم في التنازع والتخاصم ولولا الولاة لكانوا فوضى مهملين وهمجاً مضاعين) وثانيها القول بوجوب الإمامة شرعاً وسبيل أصحاب هذا القول أنَّ العقل يمنع عن التظالم والتقاطع ويقتضي العدل والتناصف ولكن بتفويض ذلك الأمر والتنفيذ إلى ولي الدين وفق ما ينقل الماوردي، ولم يتوغل العلماء والفقهاء المسلمون في أصول النشأة التاريخية للحكومات أو ظهور الحاكم سوى قولهم إنَّ الحاجة دعت الناس إلى التسليم لحاكم يقوم بأمر النظام وما يحكمه العقل بذلك، ولكن نجد أنَّ السيد الشهيد الصدر الأول قد استنتج عن القرآن واستنبط القول بتأسيس

الأنبياء للدولة وهو قول انفرد به واعتمد تأويل قوله تعالى (كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ)، ورغم الصعوبة التاريخية في إثبات ما ذهب إليه الصدر الشهيد في نسبة تأسيس الدولة إلى الأنبياء بل تؤكد الحقائق التاريخية على الجهل المطبق بحثياً حول أصول الدولة الأولى إلا أنَّ التنقيبات والدراسات الأثرية كشفت عن ممارسات وطقوس تسلم القوانين من الآلهة من جانب الملوك وأنَّ الملوك الأوائل في بلاد الرافدين كانوا وكلاء الآلهة وهي شواهد قد تكشف عن الصيغة الإلهية المبكرة للدولة وللقوانين، فقد عين الإلهان " أن "وأنليل" الإله "ننا" ملكاً على مدينة أور ثم اختار هذا الإله " أور- نمو" ليحكم بلاد سومر بصفته نائباً عنه وفق أسطورة سومرية تحدث عنها صموئيل كريمر في كتابه "ألواح سومر"، ويتحدث روبرت ماكيفر في كتابه تكوين الدولة عن أسطورة إغريقية تقول (خشي الإله زوس أن يُهلك التنازع الجنس البشري كله فبعث إلى الناس برسوله هرمس يحمل إليهم الهيبة والعدالة ويوصيهما أن يتخذوهما مبدأي نظام المدينة)، وقد ترتب على إيمان الشهيد الصدر الأول بإلهية الدولة في مبدأ التأسيس لها أو اعتبارها ظاهرة نبوية كما يقول ترتب عليه رفضه لنظرية القوة والتغلب في تأسيس الدولة ونظرية التفويض الإلهي الجبري للملوك ونظرية تطور الدولة عن العائلة ونظرية العقد الاجتماعي كما جاء في كتابه "الإسلام يقود الحياة" رغم أنَّ النظرية الأخيرة في العقد الاجتماعي تكاد تلتقي مع نظريات الفقه السياسي الإسلامي التقليدي والذي تعبر عنه نظرية وجوب الإمامة عقلاً لدفع التخاصم والتنازع، بينما تلتقي نظرية الصدر الشهيد مع نظرية وجوب الإمامة شرعاً لكن جاءت صورتها عند الصدر الشهيد بأكثر من ذلك بتكليف إلهي للأنبياء بتأسيس الدولة وإقامتها وهو ما لم تقل به تلك النظرية الثانية.

ولعل الفسحة الزمنية والظروف السياسية التي كان يمر بها الشهيد الصدر الأول "قدس" لم تمنحه الوقت الكافي في إنضاج نظريته ومراجعتها ولكن المهم فيها وفق ظرفنا المعاصر في العراق هو هذا الإيمان بقداسة الدولة في فكر الشهيد الصدر وعظيم مكانتها في الحقيقة الدينية والإيمانية وما يمكننا من التأسيس عليها في رفع هيبة الدولة إلى مقام القداسة.

9 نيسان
حدُّ المقارنة الفاصل بين زمنين

سعد العبيدي

كلما يتعرض إنسان هذا الوادي العراقي إلى صعوبة في العيش، أو بالمعنى المجازي، كلما مرت من فوقه غيمة ضغوط شديدة الوطأة، يعود إلى المقارنة بين الزمن الماضي الذي حكم فيه صدام حسين وحزب البعث، لثلاثة عقود ونصف، وبين هذا الزمن الحاضر الذي بدأ في 9/4/2003، وما زال مستمراً، ونتائج المقارنة بعد عشرين عاماً من هذا التاريخ تأتي في بعض الأحيان سلبية، ليست في صالح الزمن الحالي، وفي أحيان أخرى انفعالية تثير الترحم على الماضي من باب الغضب الموقفي، خاصة بالنسبة إلى جيل الشباب الذين لم يجربوا شكل الضغوط التي كانت مسلطة على عقول أهل العراق طوال سني الماضي، ولم يحسوا مشاعر الخوف التي كانت ترافق آباءهم ليلاً مع النهار، وللإنصاف في مجال المقارنة سوف نأخذ ظاهرتين سلبيتين، (الفساد والإخلال بالأمن) من بين عديد الظواهر التي يأخذ منها المواطنون سبيلاً لنقد الحاضر، ومقارنته المجردة بالماضي.

إن الفساد الذي استشرى في جسم الدولة بالزمن الحاضر مستوىً، صار كأنه طبيعة من طباع الشخصية، أو ظل لإنسان هذا الوادي، يرافقه عند مراجعة الدوائر الحكومية وغير الحكومية، بعض معالمه، رشوة يدفعها لتمشية المعاملة المكتملة الأركان، وتفريقاً في التوظيف، فرصاً سهلة يحصل عليها أتباع الوزير، وأقارب المسؤول، والمنتمي إلى أحزاب متنفذة، يقابلها إهمال لغيرهم من باقي الأبناء، يُركَنون على رف الانتظار سنوات تزيد على الخمس، وأحياناً أكثر منها بكثير، وتمايز بين الأبناء في مجالات الترقية، والإيفاد، والدراسة على أساس الدين والقومية والمذهب، وأوجه أخرى للفساد، بينها استغلال المنصب للصالح الخاص، والإثراء غير المشروع، وغيرها من معالم فساد لا مجال إلى تسطيرها في مقال كهذا، لو تمت مقارنة حصولها والنشأة بين الزمنين، يتبين أن الفساد كان موجوداً في البيئة العراقية منذ قديم الزمان، حتى يشير الموروث الشعبي إلى أن ضغوطاً قد سلطت مرة على رئيس الوزراء الملكي نوري السعيد لتبديل بعض وزرائه لشبهات فساد، فرد في وقتها قائلاً دعوهم لقد شبعوا، ويقصد أن الجديد الذي سيأتي ربما سيسلك طريق الفساد كي يشبع، أما إذا اقتربنا إلى الزمن البعثي الموصوف بالزمن الماضي في مجال المقارنة، فسنجد أن الفساد قد شكل ظاهرة ملموسة بعد عام (1980) إبان الحرب العراقية الإيرانية، إذ شاع طوالها نقل المراتب من خطوط القتال الأمامية إلى الوحدات الخلفية لقاء ثمن، وشاع قيام جنود من العوائل الميسورة بتشييد بيوت لضباط آمرين، كي يبقوهم بعيدين عن خطوط الجبهة الأمامية، وشاع كذلك منح الإجازات بثمن مدفوع، وتكريم وزراء وموظفين من الدرجات الخاصة وأعضاء الشعب والفروع بأراض سكنية وزراعية، وسيارات ومبالغ مالية، وتفضيلهم على الغير، وشاع أيضاً، التفريق بين الأبناء في إسناد المناصب العسكرية، والأمنية، والسياسية العليا على أساس القومية، والطائفة، والمذهب، ما يدفع إلى الاستنتاج:

أن الفساد في غالب أشكاله كان موجوداً في البيئة العراقية بمستويات تقل كلما عدنا بالماضي إلى الخلف سنوات وسنوات.

وأن العديد من أشكاله طفت على السطح ظاهرة في الزمن السابق، وتبدو للمواطن ملموسة كلما اقتربنا من الزمن الحاضر سنوات، وانتقلت من ذاك الزمن إلى هذا، وزادت شدتها، وتعددت أشكالها، نتيجة جهل السلطة بطبيعة الشخصية العراقية، وفقدان المعرفة بسبل التعامل مع بعض الظواهر السلبية، ووهن السلطات الضابطة، وانشغال السياسيين الجدد في بناء أنفسهم وأحزابهم على حساب بناء الإنسان العراقي والدولة.

وبالنسبة إلى الإخلال بالأمن كمجال للمقارنة، وظاهرة هي الأخرى عمّتْ أرجاء العراق، عشائر تمردت على الدولة، وأخرى امتلكت السلاح، وأعلنت عصيانها للدولة، وإرهاب ضرب جسم الدولة، وعصابات استشرت، ومليشيات توسعت، وسلاح غير مسيطر عليه ملأ أطراف المدينة وريفها والقرية، وإحساس بالتهديد على مستوى الفرد والجماعة...إلخ من معالم خلل أمني عند مقارنة وجودها في الزمن الحاضر مع حصولها في الزمن الماضي، وفي سياق المقارنة ذاته لزمنين، والرجوع في موضوعها إلى السنين الأولى لتأسيس الدولة، يتبين:

أن العشائر العراقية، ومنذ البداية كانت بطبعها لم تهادن سلطات الدولة، وإن هادنتها لزاماً، ستكون المهادنة مؤقتة، مرهونة بما يمكن الحصول عليه من الدولة.

ويتبين أن العديد من أوجه التمرد العشائري بالضد من الدولة قد حصل في الزمن الملكي، والجمهوري الأول والثاني، وحتى في الزمن البعثي، وامتد من تلك الأزمنة المتتالية إلى هذا الزمن، مع فارق في مديات الإخلال بالأمن، تعتمد على قسوة، وحزم سلطات الدولة الضابطة، التي كانت في الزمن الماضي أكثر حزماً وقسوة وانضباطاً، وأصبحت في الزمن الحالي أكثر رحمة وتهاوناً وتسيباً.

ويتبين أيضاً أن الأمن الفردي، والمجتمعي كمجال للمقارنة، بات مختلاً في الزمن الحاضر، بما يفوق اختلاله في الزمن السابق، لكن العودة إلى الحروب التي حصلت طوال الزمن الماضي تؤكد أنها كانت مخلة بالأمن العام لسنوات شعر طوالها العموم من أبناء المجتمع العراقي بالخوف والقلق والتهديد بالموت، وبالعودة كذلك إلى الاستهداف الأمني والحزبي للمواطن، فقد كان إخلالاً بالأمن، إذ يقدم إلى المحاكمة ويعدم من روى طرفة يذكر فيها الرئيس، ويشاركه الإعدام من جالسه، وسمع الطرفة، ويعدم من وجه نقداً لشخص الرئيس، ومعه يعدم الشقيق، أو الصديق الذي لم يبلغ عن واقعة النقد، هذا غير التسلط الحزبي، وقطع الآذان لهاربين من الخدمة، وقطع الرقاب لمتهمات، وغيرها من مثيرات تهديد مخل بالأمن وضعت عموم المواطنين العراقيين تحت غيمة ضغوط أمنية شبه مستمرة، كبتت انفعالاتها المصاحبة في قعر الذاكرة الجمعية، ولم يعد يحس آلامها من عاش ذلك الزمن، ولم يحسها من ولد وعاش في هذا الزمن، الأمر الذي جعل المقارنة النفسية في مجالها وعموم المجالات بين الزمنين، غير صحيحة، وأحياناً منحازة، خاصة بالنسبة لمن ولدوا وترعرعوا في هذا الزمان، والذين يعانون أشكال تهديد أمني تختلف عن تلك التهديدات التي كانت شائعة في الزمن الماضي، ومنها وباقي مجالات المقارنة يصح القول:

إن الإنسان في الزمنين هو المسؤول عن إنتاج السلوك السلبي فساداً كان، أو إخلالاً بالأمن، أو غيرهما.

وإن شكل إدارة الدولة والمجتمع وأخطاءها في الزمن السابق، قد تسببا في إيجاد عديد من الظواهر غير الصحيحة، وإن شكلها في هذا الزمن الحاضر، والأخطاء التي زادت عن حدود المعقول قد تسببت في تعزيز، واستمرار وجودها، واتساعها ظواهر سلبية.

ويصح القول أيضاً: مع أن الزمن الحاضر هو نتاج الماضي، والمقارنة المنصفة بينهما لا يمكن أن تكون صحيحة إلا عبر وسائل البحث العلمي التي تحيّد وسطها المشاعر وتوجهات الانحياز، فإن التاسع من نيسان للعام المذكور سيبقى حداً فاصلاً بين زمنين، وستبقى المقارنة ماثلة في العقل الجمعي إلى حين.

الديمقراطيَّة العراقيَّة ومقوِّمات نجاحها

سعد الراوي

مضت 5 دورات انتخابيَّة لمجلس النواب في عراقنا الحبيب وأقل منها لمجالس المحافظات وهناك حوارات معمقة بشأن التلكؤ الحاصل في التحول الديمقراطي، الذي يتسم في بعض الأحيان بالتراجع، فهل نحن نسير باتجاه الدكتاتورية وإعادتها من جديد بصيغة مختلفة أم إننا فعلاً بلد ديمقراطي ويسير في الاتجاه الصحيح وأنَّ ما نراه من عثرات أمر طبيعي ممكن تصويبه.

وسنعرج في هذا العنوان إلى محورين:

• عقبات وثغرات في مسار الديمقراطية العراقية.

• خطوات لتصحيح المسار الديمقراطي في العراق.

أولا: عقبات وثغرات في المسار الديمقراطي العراقي نوجزها بالآتي:

1- وجود أحزاب وأشخاص فوق القانون وخارج المساءلة.

2- كثير من القوانين تشرع بإرادة وتوافق سياسي وليست لمصلحة الوطن والمواطن بشكل رئيس.

3- هناك أحزاب تم تشكيلها خارج الإطار القانوني لتأسيس الأحزاب.

4- وجود شخصيات تدعي أنها نخب وطنية ترغب برفض كل ما موجود وتحاول صناعة حكم جديد عبر الانقلابات أو احتلال جديد أو تجلس يائسة وتتمنى على الله الأماني.

5- وجود أحزاب قاربت أعدادها 300 حزب رغم تشابه مشاريعها السياسية وندرة وجود مشروع سياسي ممكن أن ينزل فيه الحزب إلى الجمهور لإقناعهم وكسب تأييدهم.

6- وجود توزيع قومي أو طائفي للمناصب الرئيسة والدرجات الخاصة وحتى الدرجات العامة، وقد تكون هذه مثلبة كبيرة تحتاج لمراجعة وقد يكون سببها الرئيس افتقارنا لمشروع سياسي عراقي يضع كل المواطنين تحت خيمته ويشعر الكل بالأمان معه.

7- وجود أحزاب كثير منها لا تؤمن بفكرة المعارضة بل معظمها ترغب بالمشاركة في السلطة وكأنَّ الغاية من الانتخابات الوصول للسلطة وحسب.

8- نفتقر إلى الثقافة الديمقراطية عموماً والانتخابية خصوصاً فقد نجد سياسياً لا يفقه شيئاً في الأنظمة الانتخابية فكيف بالمواطن العادي. ولا توجد معاهد للتثقيف الديمقراطي في بلدنا العزيز.

ثانيا: خطوات لتصحيح المسار الديمقراطي في العراق.

بعد مضي أكثر من 20 عاماً على ما يسمى بالتحول الديمقراطي في العراق وما زال البعض يعتبر المسار صحيحاً والكثير يرى إشكالات وعقبات يجب حلها وتجاوزها وآخرون يرون أنه ليس هناك ديمقراطية أو أنها بدأت تتراجع بشكل لافت للنظر ولأسباب عدة. فكل ما يقال فيه وجهة نظر علينا دراستها بتمعن وسماع كل الآراء وتقبل نقدها البناء ولتتضافر جهود المخلصين من الكفاءات لوضع عجلة الديمقراطية في المسار الصحيح. عليه أدون ما أراه مناسباً لتعزيز الديمقراطية وفي أهم مفصل فيها وهو الانتخابات في عراقنا الحبيب:

1- استكمال التشريعات والتعديلات القانونية وبالأخص قوانين (الأحزاب/ الانتخابات/ المفوضية.. الخ.) بحيث لا تقتصر على فقرتين أو ثلاث كما نقرأها في وسائل الإعلام حيث لا يزال قانون الانتخابات بحاجة إلى إجراء تعديلات كبيرة وكثيرة وبمشاركة كل أطراف العملية السياسية.

2- كسر الحواجز الموجودة بين كل شركاء العملية السياسية ((مفوضية الانتخابات/ الأحزاب/ المنظمات المحلية والدولية/ السلطات الثلاث/ الإعلام/ الناخبون/ الجهات الداعمة.. الخ)). فالفجوة الكبيرة بينهم أثرت سلباً في المشاركة وعزوف الناخبين وتفاقم الإخفاقات وأمست الشكوك كثيرة في نزاهة الانتخابات.

3- مراقبة مهنية شديدة من قبل الأحزاب والمنظمات الدولية والمحلية حيث لم يعزز وجود خبراء الأمم المتحدة ترسخ الديمقراطية ونزاهة الانتخابات بالشكل المطلوب. وهذا ما جعل الكثير يشك في عملهم وقد أصبح سبباً رئيساً في عزوف الناخبين عن التصويت.

4- إقرار مبدأ الفصل بين السلطات. ويبقى عمل الهيئات المستقلة بعيداً عن تأثير السلطات الثلاث. والجميع يتعاون وفق ما أقره الدستور والقوانين النافذة وكل من موقعه لرفع الأداء الديمقراطي وتعزيز نزاهة الانتخابات.

5- مشاركة خبراء ومنظمات دولية ومحلية في اختيار أعضاء مجلس المفوضين بعيداً عن المحاصصة مما يعطي ثقة للناخب والمرشح أكثر في المشاركة ويعزز نزاهة الانتخابات وقبول نتائجها محلياً ودولياً. وذلك ممكن من خلال التواصل مع مجلس النواب وهو السلطة المخولة قانوناً بتشكيل ومتابعة ومراقبة مفوضية الانتخابات.

6- حملة توعية كبيرة تتركز على التوعية الديمقراطية وكل ما يتعلق بها وبكل تفاصيلها يقودها كل شركاء العملية السياسية بدءاً من مفوضية الانتخابات والأحزاب والمنظمات المحلية والدولية والإعلام بكل وسائله. حيث لا تزال الثقافة في هذا الجانب محدودة ويمكن أن تكون درساً منهجياً أو في الأقل توعوياً في كل المدارس والجامعات.

7- إعطاء فرص متكافئة لكل الأحزاب والائتلافات السياسية والمرشحين للظهور في وسائل الإعلام الحكومية، وعدم استخدام مؤسسات الدولة لصالح حزب أو مرشح معين مع محاسبة المخالف.

8- الحرص التام على إعلان نتائج الانتخابات بأسرع وقت بحيث لا يتجاوز اليومين أو الثلاثة باستحداث مراكز عد وفرز في كل دائرة انتخابية وتكون النتائج على مستوى مركز تسجيل ومركز اقتراع ومحطة اقتراع ونشر نتائج المحطات في موقع المفوضية وتعتبر نتائج أولية قابلة للطعن. ولديّ مقترح مفصل لإعلان النتائج وفق هذا المقترح.

9- المساءلة القانونية العادلة للجميع سواء للجهة المنفذة أو الأحزاب أو المرشحين أو الناخبين أو الجهات المراقبة التي تتجاوز مهامها أو أي سلطة تتدخل خارج نطاق القانون.

10- إبعاد كل المؤسسات العسكرية والأمنية بكل صنوفها ومسمياتها عن العمل السياسي. ومنع تأثيرها بشكل كامل.

أخيراً حتى لا نقف مكتوفي الأيدي بأن نكتب ونشخّص دون أن نذكر شيئاً لأجل المعالجة وتصويب الخلل، لذا أرفق في أدناه (المبادرة الوطنية لتعزيز الديمقراطية) وهذا رأيي المتواضع ولا بد من أخذ آراء الآخرين في مسار التصحيح وبكل الاتجاهات لنصل بالعراق إلى الديمقراطية الحقيقية كما في الدول المتقدمة.

واحدٌ وعشرون عاماً.. أين المنجز في قطاع الاقتصاد؟

د. حامد رحيم

مضت السنوات في العراق بعد عام التغيير السياسي، والشارع كان منتظرا لما سيفضيه هذا التغيير من انعكاسات من المفترض أن تنسيه أيام الحصار وويلات النظام السابق، لكن كان للعامل السياسي والأمني أثراً كبيرا في الملف الاقتصادي، فالهشاشة في الدولة والأداء العام للمؤسسات، الذي هيمن عليه الفساد وفقا للمؤشرات الدولية مشفوعا بسوء الإدارة وغياب المنظور الاستراتيجي غابت الملامح التنموية المفترضة على ضوء التدفقات المالية غير المسبوقة الناتجة عن مبيعات النفط.

وفق المنظور الكلي للاقتصاد العراقي، فإنه قد ورثة مجموعة مشكلات من النظام السابق على رأسها ازمة الطاقة والسكن وضعف التنوع في النشاط الاقتصادي والفقر الشديد والبطالة، واختلال العلاقة مع المجمع الدولي وغيرها، وبسبب العشوائية والفوضوية وعدم تحديد أولويات معالجة من قبل السلطة الاقتصادية، لم نشهد تحسناً باي محور من تلك المحاور، والى اليوم ونحن تجاوزنا العقدين من الزمن ما زالت ازمة الطاقة مستدامة رغم حجم الانفاق الذي فاق (100) مليار دولار، وأزمة السكن التي اتسعت لتفوق (4) ملايين وحدة سكنية نتيجة لنمو السكان وغياب المعالجات المناسبة، اما البطالة ففي عام 2003 كانت بحدود (9%)، وبسبب نمو السكان وغياب سياسات التوظيف الصحيحة ارتفعت البطالة الاجبارية الى قرابة (17%)، اما المقنعة ذات الأثر السلبي في الاقتصاد التي نجد تجلياتها في القطاع الحكومي والعام فقد فاقت (40%)، والفقر الذي شكل ما نسبته (ربع السكان)، وظل التنوع في النشاط الاقتصادي معضلة كبيرة، فقد هيمن النفط على الناتج المحلي الإجمالي مقابل نسب متواضعة للصناعة التحويلية، فلم تتجاوز معدل النسبة (2%) فقط والزراعة بحدود معدل نسبة (4%) والتشييد والبناء بذات النسبة تقريبا مع غياب مطلق للسياحة والقطاع المعرفي وقطاع خدمي خجول جدا، اما العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي، والذي يعكسه ميزان المدفوعات، فقد شكل النفط الخام في الحساب التجاري في جانب الصادرات ما نسبته (99%)، ما يعني ان الاقتصاد العراقي منكشف شديد الحساسية للحدث الاقتصادي للشريك التجاري، ولا يفوتنا قطاع التعليم المتراجع بعد خروجه من التصنيف الدولي، بالنسبة للتعليم الاولي مع تصنيفات خجولة لبعض الجامعات.

كل ما تقدم وغيرها من المؤشرات بالخصوص مؤشرات البيئة والمناخ، التي احتل العراق مراتب متقدمة في الدول الأكثر تهديدا في هذا الجانب كانت في ظل تدفقات مالية كبيرة جدا وغير مسبوقة بتاريخ الدولة العراقية، والتي فاقت (الواحد والنصف تريليون دولار).

يمكن خلف هذا الفشل الاقتصادي عوامل عديدة لعل تبعية الملف الاقتصادي للاداء السياسي عاملا اساسيا، فنجد ارتفاع نسبة الانفاق التشغيلي في الموازنات المتتالية وعلى راسها التوظيف الحكومي الذي بلغت قيمة تعويضات الموظفين حاليا ما قيمته (69) تريليون دينار مع منح إعانة اجتماعية قاربت (7) تريليون دينار، وكلها محاولات لترضية الشارع وصناعة جمهور زبائني للجماعات السياسية الحاكمة، مع الاعتماد بشكل كبير على العالم الخارجي، لتغطية حاجات السوق المحلي مما شكل استنزاف كبير جدا لواردات النفط من الدولار، دون أن تكون هناك أي محاولة للتراكم الراسمالي، فقد صرحت الحكومة ان قيمة الواردات (70) مليار دولار بمعنى أننا (نستورد لكي نعيش)، والمراقب يشهد بوضوح ضعف الامن الغذائي.

إن النمو بالدخل في العراق اقترن بظاهرة (سوء التوزيع) وتنمية غير متوازنة بمعنى نشهد محافظات غارقة بالفقر، مثل السماوة التي شكلت (53%) تلتها ذي قار بنسبة (47%) وميسان (44%)، مع تراجع في الخدمات العامة قبالها صعود طبقات طارئة واستحواذها بشكل كبير على عوائد ذلك النمو، والملاحظ أن تلك الطبقات تشتغل بالسياسية وقريبة من صناع القرار.

إن التنمية الاقتصادية لها شروطها، نعم التمويل مهم وقد توافر بشكل كبير بلحاظ حجم التدفقات المالية، لكن الفساد الكبير والهشاشة في الدولة وضعف انفاذ القانون تبدد حلم التنمية، فالجهاز الرقابي ضعيف جدا ولم يتمكن من الضبط المالي، إن المحاولات لحوكمة الإجراءات والتي جاءت اغلبها بضغوط خارجية مثل (اتمتة اجراء نافذة العملة والمنافذ الحدودية) مع بعض الأعمال (البلدية) مثل اكساء الشوارع وانشاء بعض المجسرات في مراكز المدن، وغيرها لا تصب في معالجة جوهر المشكلة ان لم تعالج مجاميع الفساد المتنفذة قانونيا والتوجه نحو المنظور الاستراتيجي لمعالجة المؤشرات سالفة الذكر.

التوجه الفكري للشباب مختلف تماما عن الأجيال السابقة

هل أخفقنا في صناعة جيل ما بعد 2003؟

كل الثورات والانتفاضات العالمية على مر التاريخ يقود حراكها الشباب، لا سيما طلبة الجامعات بحسب الطبيعة السايكولوجية لهذا المرحلة العمرية لما تتسم به من طموح ونزوع وثورية، فتجدهم الجيل المعول عليه لاحداث الانتفاضات والتغيرات السياسية وحتى الاجتماعية في البلدان، وحديثنا في هذا المقال عن الفئة العمرية المتمثلة بجيل عام 2003 الذين هم اليوم طلبة الجامعات، وهم جيل لم يشهد نظام البعث ولم يعش تلك الحقبة المرة، فهو سمع بها وتأثر بتداعياتها، بالوقت الذي عايش آباء هذا الجيل حقبتين سيئتين، الاولى حقبة البعث والثانية حقبة الفوضى والطائفية التي عاشها العراق بعيد الاحتلال الامريكي.

د.اسماعيل موسى حميدي

عند التمعن اليوم في التركيبة الأيديولوجية للشباب نجد أن التوجه الفكري للشباب مختلف تماما عن الأجيال السابقة، التي كانت راضخة لارادة السلطة التي كممت الافواه وصادرت الحريات بصورتها المطلقة، قياسا بجيل ما بعد عام 2003 بحسب مسحة الحرية التي شغلها المجتمع في هذه المرحلة، وسؤالنا اليوم ماهو مستوى النضج الفكري والتربوي الذي يحمله جيل اليوم وهل أخفقنا في صناعة جيل وطني واعد يتحمل المسؤولية الاخلاقية يعبر بالمرحلة، جيل تغذى بالوطنية الخالصة خصوصا ان المجتمع اليوم يعش ظروفا استثنائية وبحاجة لجيل شبابي وطني ينقله من قاع الفساد إلى ضفة الاصلاح.

وبالحقيقة فان عوامل كثيرة ساهمت في صناعة جيل مابعد 2003 مع غياب حقيقي للتأثير الفاعل لدور منظمات المجتمع المدني أو المؤسسات الاخرى، كالمؤسسة الدينية أوالتربوية، فرغم روح الوطنية التي يتمتع بها كثير من هذا الجيل الا اننا اخفقنا في صناعة جيل بمستوى الطموح، وهنا دعونا نقسيم فئة الشباب ما بعد 2003 إلى ثلاثة اقسام بحسب الطبيعة الاجتماعية والفكرية المشخصة لهم وهي كالآتي:

- الفئة الاولى: هم فئة وطنية واعية متطلعة للتغيير وتطمح إلى العبور مدركة مساحة الفوضى، التي يعيشها البلد قياسا بدول الجوار خدماتيا وأمنيا، لذا هي مدركة لطبيعة الفساد الذي يعيشه البلد، وهذه الفئة من الشباب على الرغم صغرها إلا أن لها ثقافة سياسية عالية وعلى اطلاع بتاريخ العراق المعاصر وبطبيعة الأزمات التي عاشها، وبالحقيقة هم فئة واعدة تنقصها القيادة فقط لاحداث التغيير أو الوقوف الحقيقي بوجه الفساد ومحاربته.

- الفئة الثانية هم فئة تغذت بافكار البيئة الاجتماعية والعشائرية الطائفية التي تعيشها، وثقافتهم مناطقية أو فئوية، وهي محاكاة لثقافة الآباء والمحيط الاجتماعي والطبيعة الدينية والعشائرية، التي تعيشها أسرهم وما حملته من تداعيات جراء النزاعات السياسية التي عاشها البلد في مرحلة ما، وهذه الفئة من الصعب اجراء التغيير الايديولوجي عليها، لأنها تشبعت بالثقافة المجتمعية عن طريق التسرب الفكري والتعايش، لانها امتداد لطبقة طائفية ودينية أو قومية، عانى منها المجتمع العراقي وتحمل ردات فعلها، وتشكل هذه الفئة عاملا تعزيزيا للفئة الأم، التي تتعكز عليها وتوسع مساحتها من خلالهم، وهذه الفئة يمكن تشخيصها من السلوكيات والتمظهرات، من خلال مدح نظام البعث أو من خلال التمسك بالقيادات الدينية أوتعليق صورة لرمز ديني أو حزبي، أو ممارسة سلوك ولائي لجهة حزبية حاضنة لأسرته. لذا إن هذه الفئة امتداد لبيئة أسرية عقائدية تنتمي لجهة معينة.

-الفئة الثالثة: وهم يمثلون المساحة الأكثر وهذه الفئة جاءت كردة فعل للجو السياسي والامني والديني الذي عاشه البلد، فهم جيل كاره للدين غير مبال تربى بثقافة القشور من خلال التواصل الاجتماعي، وهذه الفئة همها اللهو والمرح، تشغلهم دوريات كرة القدم العالمية وتستهويهم الجارجرات والعلاقات العاطفية، فهم فئة غير قيمية يحمّلون المؤسسة الدينية كل الخراب الذي وقع في البلد، فهم فئة كارهه للدين لالاتقوى على تحمل المسؤولية ولا يهمها خراب البلد من عدمه، وبالحقيقة هذه الفئة هم الأخطر، لأنه من السهولة تجنيدهم فكريا، ليمثلوا الخطر الحقيقي للبد، ولم تعمل الدولة على برنامج حقيقي لاستياعبهم وتحقيق ذاتهم، والتعامل معهم وفق اسس نفسية واجتماعية، لذا كل فئات الجريمة تخرج من تحت عباءتهم.

نعم اليوم قد أخفقنا في صناعة جيل مثالي، نقولها بملء الفم، لذا نعيش اليوم أزمتين معا، ازمة ثقل هذا الجيل، وتداعيات تحمل مسؤوليته وثقل وجوده في المجتمع وأزمة البلد السياسية والاجتماعية التي نعيش معاناتها، نعم كل المؤسسات فشلت في صنع الجيل المثالي، والسبب عدم وضع برنامج تربوي حقيقي، لذلك سوى الشعارات والدعوات، اذا أردنا صناعة جيل وطني حقيقي، علينا وضع ستراتيجية طويلة الأمد، نأخذ بنظر الاعتبار الأبعاد النفسية والاجتماعية لمرحلة طويلة مقبلة، تتبناها الدولة والمجتمع، وفق ضوابط مدروسة بتوفير فضاء مدني، يستوعب الشباب من خلال اعطاء الحقوق قبل الواجبات.

فاعليَّة التغيير وضيق التعبير

علي لفتة سعيد

لم يكن التاسع من نيسان يومًا عاديًا، أو أن هذا التاريخ النيساني مجرّد عملية تغيير حكمٍ في العراق من نظامٍ إلى نظام، بل هو الموقف والنقطة الفاصلة في التاريخ، وإذا ما ذكرت السنة، ذكرت معها الأحداث الأخرى. بل هو لا يختلف عن كلّ التواريخ التي مرّت على العراق عبر تاريخه الطويل الجذوري أو تاريخه الحديث، سواء في ثورة العشرين أو 14 تموز أو 17 تموز وحتى تاريخ الحرب العراقية الإيرانية، فهو تاريخٌ يبقى ماثلًا، سواء كان له مؤيدون أو معارضون.

إن أكثر ما صادف هذا اليوم، وبعيدًا عن الإدراكات النفسية، أن لا يؤخذ بنظرته التحليلية على وفق النظرة الآنية الحالية التي جاءت بعد إحدى وعشرين سنة، لأن التحليل هنا سيكون باتجاهاتٍ عديدة، وقد لا يتم التوافق عليه، مثلما حصل في السنوات الأولى التي تلت التغيير؛ هل كان الأمر تحريرًا أو احتلالًا؟. فكان الانقسام واضحًا بين فريقين لا ثالث لهما. لذا فإن النظرة الحالية قد تؤدّي إلى تشعب الفرق، وكلما اتسعت الفرق ضاق التعبير. ولكن لو عدنا إلى الأمر على أنه تاريخ، فمن الواضح هو أن هذا اليوم كان يحمل الاثنين معًا. هو يوم التحرير الذي تحوّل إلى احتلال، ويوم الاحتلال الذي تحوّل إلى مصير، وبين الحالتين يقف العراقي والمثقّف منهم أمام بوّاباتٍ عريضة، يصعب عليه الدخول من أي بوّابةٍ يدخل. ولكن ربما يقف على أهم المتغيّرات التي يمكن الشعور بها حينًا، وملامستها حينًا آخر، بما هو واقعٌ مادّيّ أمام العراقي، حين يحسب الأمور بالنفع العام، رغم أنه لا نفع لأيّ أمرٍ في ظلّ الاحتلال مهما كانت النتائج إيجابية، لأن الإجابة في زمن الاحتلال هي سلبيةٌ مستقبلية، وهو ما كنّا نؤكّده في السنوات الأولى بعد هذا التاريخ.

ولكن الأمور بحاجةٍ إلى طرح إجابات لعلاماتٍ استفهاميةٍ كثيرة، على وفق أثر المتغيّرات في حياة العراقي، بعيدًا عن السلبيات أو أسباب الاحتلال أو التحرير، وما حصل قبل هذا التاريخ وبعده.

إن من أوليات الأمور، أن العراق أصبح يعيش زمن الديمقراطية، وإن كانت لم تزل عرجاء:

1 - أنه بدء الزمن الجديد الذي ارتفع وجعل العراقي متمكّنًا من طرح آرائه، سواء كانت مع السلطة أو ضدّها، وهو أمر كان مفقودًا.

2 - أن العراقي الآن صار يهتم بحياته المعيشية التي وجد فيها انتقالًا جيدًا إلى الأمام، بعد أن كان الحصار يطبق عليه ويخنقه، وهو الذي تسبّب بابتعاد الخريجين عن التعيين لقلّة الرواتب، على العكس من الزمن الراهن الذي صارت فيه الوظيفة هي المقياس لرفاهية الإنسان.

3 - أنه زمن الممارسة الفعلية للانتماءات، سواء كانت دينية أو سياسية، وانتهاء عصر الحزب الواحد أو القطبية الحزبية الواحدة.

4 - أنه سمح بالتعددية الحزبية وعودة الأحزاب بكلّ أنواعها، ولاسيما تلك التي كانت لها جذور في العمل السياسي، والتي منعت في زمن القطبية الحزبية.

5 - أنه زمن سمح بحرية العمل السياسي الذي أدى إلى ظهور حركات وأحزابٍ تمارس دورها الفاعل من أجل تحقيق أهدافها.

6 - أنه زمن يمكن أن يكون فعّالًا من ناحية تنمية القدرات في سبيل بالبناء، بعيدًا عن الحروب التي خاضها العراق وأنهكته اقتصاديًا وبشريا وتنمويًا.

لكن على الطرف الآخر الذي يعارض التغيير وبعده احتلالًا، وأن ما حصل من مكتسبات يعدّها الطرف الأول مهمة، فإنها لم تكن بهذا الحجم الذي يستحق أن تكون الأمور صحيحة القوام. ويؤكد هذا الطرف أنه احتلال ولا يمكن القبول به مهما كانت الذرائع والحجج بسبب:

1 - أن الاحتلال جعل من الصوت الذي كان مخنوقًا، قابلًا لطرح الآراء بحريةٍ تامة، ولكنه مجرّد صوتٍ مخنوقٍ ومراقبٍ وغير مؤثّرٍ في الكثير من الأحيان.

2 - أن الاحتلال تسبّب بضعف مكانة العراق الدولية وأصبح العراقي على غير ما هو عليه عبر تاريخه الطويل، وأنه لم يعد محوريًا في الساحة الدولية، ولا مركزيًا في المحيط العربي والمنطقة.

3 - أن الاحتلال جلب الكثير من المعاناة للشعب العراقي، ومنها تنظيمات الإرهاب للقاعدة وداعش، وما سبّب ذلك من عملية قتل وتهجير ونسف لكلّ البنى التحتية في البلد.

4 - أن الاحتلال تسبّب بتحارب الداخل، من خلال تفعيل الطائفية الدينية والمذهبية والقومية، التي أدّت إلى تنامي حدّة الصراع ولاسيما في السنوات الأولى للتغيير.

5 - أن الاحتلال أوجد طبقةً من الفاسدين بسبب تعدّد السلطات، ومن خلال إيجاد دستورٍ جامدٍ ونظام حكمٍ لا يجعل الدولة قوية، لأنه جعل الحكم ليس محاصصاتيًا فحسب، بل إن السلطة خاضعة إلى القوة البرلمانية، التي هي نتيجة التفعيل الطائفي الديني والقومي والصراع الحزبي.

6 - أن الاحتلال جعل من الساحة السياسية مفتوحةً لكل من يجد في نفسه القدرة على العمل السياسي، وهو ما أدّى إلى وصول عدد الأحزاب إلى المئات، وهو الأمر الذي يجعل من أفق التعبير أكثر اختناقًا وقلّة فعلٍ إيجابي.

ربما هناك نقاط كثيرة تدور في فلك الحالتين في العراق، ولكن سواء كان الأمر تحريرًا أو احتلالًا، فإن الواقع هو أن التغيير قد حصل، ولا نفع في التفكير بجدواه بعد 21 سنة. وسواء كان العراقي مع هذا الجانب أو ذاك، فقد تمّت تجربته على أنه خسارة كبيرة وربح أقل حتى بالنسبة للمؤيدين على وفق النتائج الملموسة. لذا فإن الأمر بحاجةٍ إلى توحيد الرؤية، والعمل على بنيان الدولة، وزيادة الأواصر بين الحكم الذي تحوّل إلى سلطةٍ متعدّدة الرؤوس، والشعب المتعدد الطوائف والقوميات والأعراق، من خلال العمل من أجل الوطن، حينها سيكون العراقي ليس بحاجةٍ إلى إجابة؛ هل كان التاسع من نيسان يوم احتلالٍ أو تحرير، فالديمقراطية ستكون فاعلةً أمام ما هو غير فاعِل في الزمن الراهن.

يوم التحرير الذي تحوّل إلى احتلال

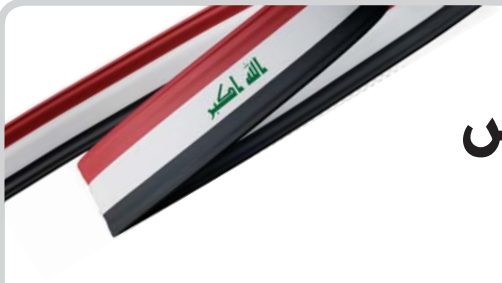

9 نيسان 2003 في منظور الناس

باسم محمد حبيب

منذ 9 نيسان 2003 والجدل مستمرٌ حول ما حصل في هذا اليوم، هل هو غزوٌ أدى إلى احتلال دولة وتقويض استقلالها؟ أم تحريرٌ تمَّ فيه تخليص شعبٍ من سيطرة نظامٍ مستبدٍ سامه سوء العذاب وجعله أشتاتاً وحطاماً نتيجة الكوارث التي أصابته والويلات التي نكبته.

إنَّ ما يلفت النظر في عدد من تبنى أو يتبنى هذا الرأي أو ذاك، أنَّ هذه النسبة اختلفت كثيراً بين ما كانت عليه في الأيام الأولى للغزو وما أصبحت عليه بعد ذلك وما باتت عليه في الوقت الحاضر، ففي الأيام الأولى للغزو كانت النسبة لصالح من يراه تحريراً، أما من كان يراه غزواً فقد كانوا قلَّة قليلة من بينهم من كانوا ناقمين بسبب تغير نظام الحكم، أما بعد ذلك بمدة، لا سيما بعد الأداء السيئ للقوى السياسية وما عانته البلاد من كوارث وصراعات، فقد تغيرت النسبة - وإنْ بدرجة قليلة - لصالح من يراه غزواً مقارنة بمن يراه تحريراً، وإنْ لم يؤد ذلك إلى أنْ يغدو هؤلاء غالبيَّة، لكنَّ النسبة تغيرت مرة أخرى وباتت أعداد هؤلاء مقاربة لأعداد أولئك.

إنَّ أول ما نلاحظه على هذا التغير المستمر في منظور الناس لما حصل في العام 2003، أنَّه لم ينطلق من منظورٍ ثقافي وقانوني، بل من منظورٍ شعبي وعاطفي، فلا يختلف أثنان على أنَّ ما حصل هو غزوٌ واحتلالٌ بغض النظر عن النتائج التي ترتبت عليه التي من بينها إنهاء حكمٍ مستبدٍ فاشلٍ أفقر البلاد وظلم العباد وحول كل شيء جميل إلى دمارٍ وخراب، لكنْ على الرغم من ذلك رأى كثيرٌ من الناس أنَّ هذا يكفي لإعطاء الغزو شرعيَّة ما، لا بل ووصفه بنقيض الغزو والاحتلال وهو التحرير.

والشيء نفسه يصحُ على تغيير النسبة لصالح من يراه غزواً، فهذا لم يتأت إدراكاً لخطأ في قراءتهم للحدث، بل جاء تذمراً وانزعاجاً من الأداء السيئ لبعض المسؤولين والقوى السياسيَّة، وغضباً مما آلت إليه الأوضاع في البلاد، فمعظم هؤلاء ما كان لهم أنْ يغيروا نظرتهم هذه لو جاء الأداء على وفق ما كانوا يأملون وينتظرون، ومن بين هؤلاء من غير موقفه انطلاقاً من تبنيه لاتجاهٍ سياسي أو أيديولوجي جديد له رؤى مغايرة لآرائه القديمة، يؤيد ذلك أنَّ الكثير من الذين عارضوا الغزو والاحتلال في أيامه الأولى باتوا اليوم مؤيدين له في مقابل الكثير ممن باتوا معارضين بعد أنْ كانوا مؤيدين له في تلك المدة.

فبخلاف المؤرخين والمراقبين الموضوعيين الذين يربطون آراءهم بأحكامٍ عامَّة دائماً، فإنَّ نظرة الناس ليوم 9 نيسان 2003 ليست ثابتة، بل محكومة بالتغير المستمر، لكنها بالتأكيد ليست نظرة عشوائيَّة أو عبثيَّة، بل منطقيَّة مرتبطة بالأحوال التي يعيشونها وبالظروف التي يواجهونها في حياتهم، فلا يقفون عند موقفٍ معينٍ أو نظرة محددة.

الصباح
رئيس التحرير
أحمد عبد الحسين
ملحق خاص 16 صفحة
www.alsabaah.iq
الاثنين 8 نيسان 2024 العدد 5908 Mon. 8. Apr. 2024 Issue No. 5908
نيسان 9
ch.editor@alsabaah.iq